بعد وصول سعره إلى « ٧ » جنيهات

«الكتكوت» على مائدة جهاز المنافسة ومنع الاحتكار!

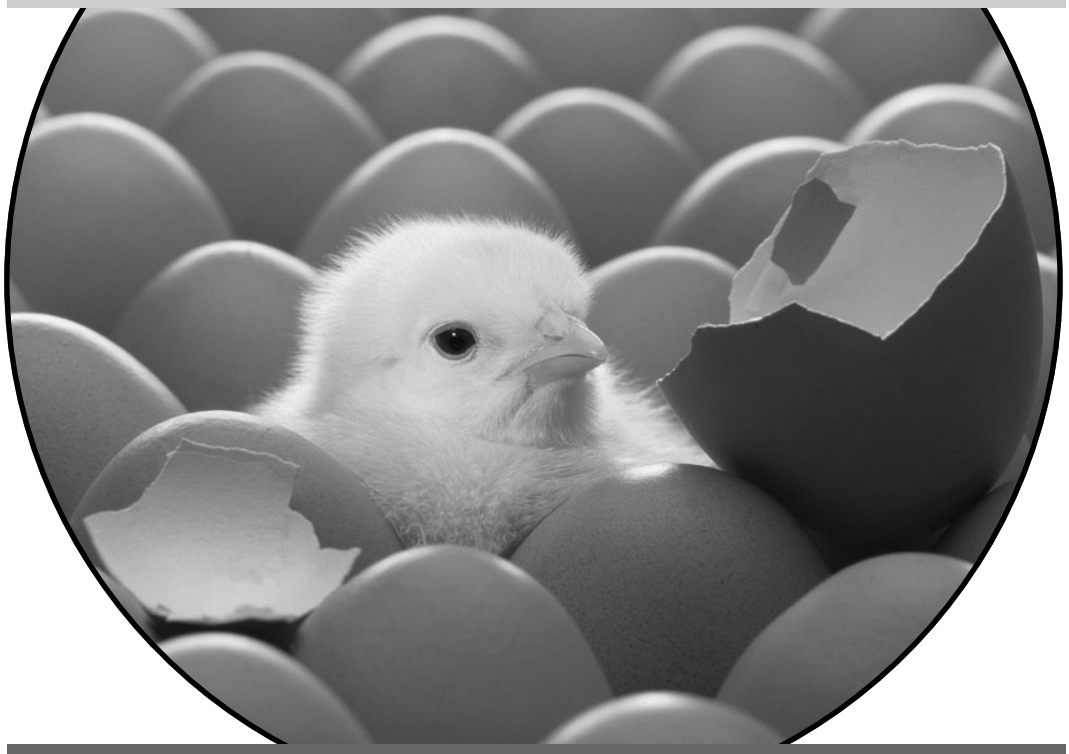

لا تنزعجوا إذا قرأتم خبراً يقول إن وزير الصناعة والتجارة أحال ملف احتكار الكتكوت إلى جهاز المنافسة ومنع الاحتكار.. فمن الوارد أن يحدث ذلك قريبًا لأن شعبة الثروة الداجنة تفكر فى التقدم بشكوى إلى جهاز المنافسة لشعورها بوجود اتفاق بين الشركات المحلية المنتجة للكتكوت على تعطيش السوق بتخفيض إنتاجها وبالتالى ارتفاع أسعار الكتكوت بمجرد خروجه من البيضة ليصل إلى ٧ جنيهات ليلحق الكتكوت بملف الحديد والأسمنت.

عدة شركات محلية منتجة للكتكوت تتفق على تعطيش السوق بتخفيض إنتاجها لتضمن ارتفاع سعره واحتكاره لصالحها

مطلوب إلغاء الجمارك على الكتكوت المستورد لمواجهة الشركات المحلية المحتكرة.. بحيث تتولى مديريات الطب البيطرى بالمحافظات تنظيم احتياجات المنتجين

مصادر أكدت أن هناك تحالفات بين الشركات المنتجة للكتكوت -وأشهرها: الوادى وأمات والشركة العربية والقاهرة والصالحية والصالحى فى المنصورة والربيع والأهرام وأسامة عبد العال وغيرهم- لتخفيض إنتاجها من الكتكوت، فبدلاً من أن يدخل البيض كله «حتى يفقس» يدخل نصفه.. حتى يكون السوق شحيحًا ويزداد الطلب على الكتكوت.

فى حين يرفض الاتحاد العام لمنتجى الدواجن هذه الاتهامات ويقول من يملك دليلا على الاحتكار فليقدمه للجهات الرقابية.

تواصل الارتفاع!

أسعار الكتكوت التى تواصل الارتفاع تزعج الدكتور عبد العزيز السيد -رئيس شعبة الثروة الداجنة بغرفة القاهرة التجارية- خاصة أنه لم يتخط ٥ جنيهات من قبل ومع ذلك كان مرتفعًا إلى أن وصل سعره الآن إلى ٧ جنيهات بمجرد خروجه من البيضة!!

ويتابع قائلاً: إنه لم يتم استيراد الكتاكيت منذ التسعينيات لأنه يوجد لدينا اكتفاء ذاتى من الجدود والأمهات، إلى أن عرف فيروس أنفلونزا الطيور طريقه إلى مصر فى فبراير ٢٠٠٦ فتأثرت قطعان كثيرة من الجدود والأمهات، ومع ذلك ظل الإنتاج متوازنًا وأسعار الكتكوت معقولة فى ظل الأزمة.

ولكن فجأة قفز سعره ليصل إلى ٥ جنيهات، وهو ما دفع وزير الزراعة إلى فتح باب الاستيراد من دول غير موبوءة بفيروس أنفلونزا الطيور فى ديسمبر الماضى؛ لسد الفجوة فى الإنتاج والتى لا تقل عن مليونى كتكوت.. لافتًا إلى أن قرار

وزير الزراعة لم يساعد فى استقرار أسعار الكتكوت، بل زادت ووصلت إلى ٧ جنيهات، وهو ما يؤكد وجود لغز حله الوحيد عند المنتجين من الشركات المعروفة فى هذا القطاع!!

تعطيش السوق!

رئيس شعبة الثروة الداجنة يشعر بوجود اتفاق بين هذه الشركات لتعطيش السوق من إنتاج الكتكوت لزيادة الطلب عليه وبالتالى زيادة أسعاره.. يعنى باختصار وجود احتكار باتفاق مسبق. ودليله الكلام الذى خرج من لسان الدكتور خالد مصطفى -مستشار اتحاد منتجى الدواجن- فى الاجتماع الأخير لشعبة الدواجن بغرفة القاهرة التجارية عند سؤاله عن أزمة الكتكوت وارتفاع أسعاره وعلاقة ذلك بتكلفة إنتاجه.. فقال إن التكلفة لا تتخطى الجنيهين ونصف الجنيه، وعندما سأله الحاضرون عن السعر الحالى للكتكوت فأجاب بهدوء: السوق عرض وطلب والسحب على الكتكوت لا يتوقف!!

وهذا الكلام لا يفهم منه رئيس شعبة الثروة الداجنة سوى وجود احتكار فى إنتاج الكتكوت وبالتالى زيادة أسعار الدواجن على المستهلك.. مندهشًا من تكلفة إنتاج الدجاجة قائلاً: إن سعرها من المزرعة يصل الآن إلى ١١,٥٠ جنيه للكيلو وهو سعر مبالغ فيه كثيرًا.

ويواصل: ونحسبها معًا بالورقة والقلم.. فإذا كان سعر الكتكوت الآن ٧ جنيهات وتكلفة أكله ٨ جنيهات، حيث إنه يأكل ٣,٥٠ كيلو علف فى الدورة «٤٥ يومًا» وسعر الكيلو الآن ٢٣٠ قرشا بجانب جنيهين تحصينات ومرافق «كهرباء ومياه» أى أن التكلفة الإجمالية تصل إلى ١٧ جنيهًا للدجاجة تحمل متوسط لحم ٢ كيلو وبالتالى يصل الكيلو إلى ٨,٥٠ جنيه فى حين أن المنتجين من أصحاب المزارع يبيعونه بنحو ١١,٥٠ جنيه.. متسائلاً: كيف تبيع المجازر والمحلات وتحقق هامش ربح معقولاً والسعر من المزرعة مرتفع للغاية؟! لافتًا إلى أن سعر الكيلو الآن لا يقل عن ٧ جنيهات بعد

إذا لم تتدخل الجهات الرقابية لتنظيم سوق الكتكوت والتوصل إلى حلول سريعة لخفض أسعاره فسوف يكون المستهلك هو ضحية هذا التلاعب

خصم تكلفة النقل ونسبة ١,٤٪ من وزن الطائر وهى الريش والأمعاء والأرجل وبعدها تتجه النيران إلى صدور أصحاب المجازر والمحلات ويتم اتهامهم بالجشع والتربح.

منظومة واحدة!

ويلفت د. عبد العزيز السيد النظر إلى أن المنتجين والتجار يعملون داخل منظومة واحدة فإذا كانت هناك إصابة بفيروس أنفلونزا الطيور فى قطعان الأمهات والجدود فلابد أن تعلن الشركات المنتجة للكتكوت حتى تكون الصورة واضحة، ولكن لم تعلن ذلك وهو ما يجعلنا نضع مئات الخطوط العريضة حول المسيطرين على الكتكوت الآن.

ويطالب رئيس شعبة الدواجن بغرفة القاهرة باستخدام سلاح الاستيراد لمواجهة احتكار الكتكوت من الشركات المنتجة للكتكوت، وإن كانت وزارة الزراعة قد فتحت الباب وسمحت بالاستيراد ولكن المطلوب تنظيمه أكثر من ذلك حتى لا يتم احتكاره هو الآخر.

والتنظيم من وجهة نظره هو إلغاء الجمارك على الكتكوت المستورد والتى تصل إلى ٥٪ باعتباره من مستلزمات الإنتاج لفترة محدودة وليكن ستة أشهر حتى نشعر بكرامات الكتكوت المستورد ونسمع صيحاته بمجرد أن يخرج من البيضة فى بلده ويدخل الحجر الصحى لدينا.

ويتابع: ولكن قبل ذلك لابد من دراسة الوضع القائم وتحديد احتياجات السوق من الكتكوت فى ضوء أرقام وإحصاءات وألا يتم السماح لكل من هب ودب بالاستيراد، ولكن يتم قصر ذلك على أصحاب الشأن أصحاب الخبرة فى هذا القطاع والجهات التى لها نشاط سابق وكانت تستورد قبل الأزمة.

أيضًا لابد أن تكون هناك تسهيلات فى إجراءات الاستيراد بحيث تتولى مديريات الطب البيطرى بالمحافظات معاينة المزارع التى ترغب فى الاستيراد بدلاً من انتظار قيام مسئولى هيئة الخدمات البيطرية بهذا الدور كما هو معمول به الآن.. لافتًا إلى أن الهدف من ذلك هو سرعة الإجراءات على أن تقوم هيئة الخدمات البيطرية بمراقبة ومتابعة المزارع التى تقدمت بطلب استيراد الكتكوت بالقيام بحملات مفاجئة عليها.. فإذا تأكدت أن المزرعة لا توجد بها كتاكيت يتم إغلاقها مثلاً مدة لا تقل عن ستة أشهر.

سر الارتفاع!

ويلفت رئيس شعبة الثروة الداجنة إلى أن الخاسر الوحيد من ارتفاع سعر الكتكوت هو المستهلك، ومتوقعًا أن يصل سعر الكيلو إلى ٢٠ جنيهًا إذا لم تتدخل الجهات الرقابية لتنظيم سوق الكتكوت ومحاربة المحتكرين.

ويرفض الدكتور محمد الشافعى -نائب رئيس الاتحاد العام لمنتجى الدواجن- اتهامات شعبة الثروة

الداجنة بوجود اتفاقات بين الشركات المنتجة للكتكوت لاحتكاره.. لافتًا إلى أن هناك أزمة فى قطعان أمهات الدواجن لإصابتها بفيروس أنفلونزا الطيور وقائلاً: إذا كانت الشعبة لديها أى دليل على احتكار المنتجين للكتكوت كما تدعى فلتقدمه للجهات الرقابية وجهاز المنافسة ومنع الاحتكار.

ويتابع قائلاً: إن باب الاستيراد مفتوح ومن يرد التجربة فليُقدم عليها فنحن كمنتجين لم نعترض عليه؛ لأن هناك فجوة موجودة بالفعل فى الإنتاج، وغير ذلك من أقاويل لا أساس له من الصحة، وإلقاء التهم والكرة فى ملعب المنتجين ظلم وافتراء.

ويقول الدكتور توفيق شلبى -رئيس قطاع الإنتاج الحيوانى بوزارة الزراعة- إن هناك عجزًا كبيرًا فى إنتاج الكتكوت المحلى؛ لذلك تم فتح باب الاستيراد لتقليل هذا العجز، ولكن ما تم استيراده إلى الآن مليونا كتكوت، فى حين أن المستهدف لا يقل عن ٨ ملايين كتكوت، وبالتالى فإن الكمية التى تم استيرادها من الكتاكيت لم تؤثر فى الأسعار بصورة ملحوظة حيث بلغ سعر الكتكوت المستورد ٥,٥٠ جنيه فى حين يصل سعر المحلى إلى ٧ جنيهات.

وأسباب أخرى!

ويتابع قائلاً: إن أهم أسباب العجز فى إنتاج الكتكوت هو

إصابة قطعان كبيرة من الأمهات بفيروس أنفلونزا الطيور وتحتاج إلى عام على الأقل حتى تعود لإنتاجها من البيض وبالتالى الكتكوت.. لافتًا إلى أنهم كانوا يتوقعون ذلك بمجرد أن وصل سعر الكتكوت إلى ٥ جنيهات، لذلك قرروا فتح باب الاستيراد.

ويواصل تصريحاته رئيس قطاع الإنتاج الحيوانى بوزارة الزراعة قائلاً: إن الوزارة لن تكتفى بفتح باب الاستيراد للكتكوت، ولكن تدعو الاتحاد العام لمنتجى الدواجن لمناقشة هذه الأزمة والتوصل إلى حلول سريعة لتهدئة أسعار الكتكوت لأنها تنعكس فى النهاية على أسعار البيع للمواطنين، وهذه مسألة تزعجنى كمواطن قبل أن أكون مسئولاً.

ويرفض نظرية المؤامرة والكلام الذى يتردد بأن هناك احتكارًا فى إنتاج الكتكوت باتفاق بين الشركات المنتجة.. مؤكدًا أنه لا يوجد دليل واحد على ذلك، ولو شعرنا بذلك سنكون أول من نحرك هذه الشكاوى للجهات المختصة وعلى رأسها جهاز المنافسة ومنع الاحتكار.